الأمم المتحدة

ICCD/CST(S-3)/L.2

اتفاقية مكافحة التصحر

UNCCD

Distr.: Limited
12 April 2013
Arabic
Original: English

لجنة العلم والتكنولوجيا

الدورة الاستثنائية الثالثة

بون، ٩-١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣

البند ٢(ب) من جدول الأعمال

إعادة صياغة عمل لجنة العلم والتكنولوجيا وفقاً للخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)

النتائج الأولية للمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن "التقييم الاقتصادي للتصحر والإدارة المستدامة للأراضي ومدى قدرة المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة على التكيف"

النتائج الأولية للمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر*

مقدَّمة من رئيس منتدى دافوس للمخاطر العالمية

١- تبرز الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨) (الاستراتيجية) الواردان في المقرر ٣/م أ-٨ الأهمية التي تولى لوضع وتنفيذ أساليب علمية وسليمة لرصد التصحر وتقييمه، ويؤكدان الحاجة إلى نظرة شاملة في هذا الصدد.

٢- وكان مؤتمر الأطراف قد قرر في دورته الثامنة تعزيز القاعدة العلمية التي تقوم عليها الاتفاقية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قررت الأطراف في المقرر ١٣/م أ-٨ أن ينظم مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا (اللجنة) كل دورة عادية مقبلة تعقدها اللجنة في شكل يغلب عليه طابع المؤتمر العلمي والتقني، وذلك بالتشاور مع مؤسسة رائدة/اتحاد رائد مؤهل وصاحب خبرة فنية في الموضوع ذي الصلة يختاره مؤتمر الأطراف.

* المرجو ملاحظة أن هذه الوثيقة صدرت بالصيغة التي وردت بها بعد أن جهّزتها الأمانة ودون مراجعة تحريرية إضافية.

الرجاء إعادة الاستعمال

٣- وقرر مؤتمر الأطراف في مقرره ١٦/م أ-٩ أن يكون الموضوع المحدد الذي سينظر فيه المؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية) هو "التقييم الاقتصادي للتصحر والإدارة المستدامة للأراضي ومدى قدرة المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة على التكيف".

٤- ومن أجل التحضير للمؤتمر، شُكّل فريقان عاملان عالميان من العلماء لتحليل المعارف العلمية الرائدة بشأن الموضوع ذي الأولوية وتلخيصها بغية الخروج بتوصيات عملية. وانبثقت عن ذلك ورقتان بيضاوان. وتحمل الورقة البيضاء الأولى عنوان "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف"؛ أما الورقة البيضاء الثانية فتحمل عنوان "تكاليف وفوائد سياسات وممارسات التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف". وتهدف الورقتان معاً إلى: '١' تحديد مختلف التكاليف المتصلة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتقييمها، وصياغة منهجيات بشأن كيفية وضع سياسات واستراتيجيات فعالة، بما في ذلك المساعدة في اتخاذ الإجراءات على الصعيد الوطني؛ '٢' توحيد المعارف العلمية الموجودة بهدف توفير أساس للتوصيات المركّزة على السياسات، '٣' ضمان تدفق معارف جديدة من المؤتمر العلمي الثاني وإليه. وصدرت أيضاً وثيقة معلومات أساسية. وفضلاً عن الفريقين العاملين، أنشئت لجنة استشارية علمية ولجنة توجيهية.

٥- وتقدم هذه الوثيقة التوليف الأولي والتوصيات الأولية للمؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

أولاً- خلفيات ومبررات تعزيز التفاعل بين العلم والسياسات العامة والممارسة فيما يخص التصحر وتدهور الأراضي والجفاف

٦- هناك توافق في الآراء واسع النطاق على أن القضايا الملحة المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف لا تعالج معالجة كافية في إطار جدول الأعمال السياسي الحالي على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. وبالتالي، من المهم جداً إذكاء الوعي بهذه القضايا على نحو لا يقتصر على تناول فقط الآثار السلبية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بل يتسع أيضاً لتناول الفرص التي قد تتيحها هذه القضايا للمساعدة في توجيه الممارسات الحالية والمستقبلية لإدارة الأراضي كي تكون أكثر استدامة ومرونة. ومن الأساسي فهم التكاليف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتقييمها لوضع سياسات واستراتيجيات فعالة من حيث التكلفة تتيح التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وإذكاء الوعي في هذا الصدد.

٧- وقد توسعت قاعدة الأدلة بشأن اقتصاديات التصحر وتدهور الأراضي بشكل سريع في السنوات الثلاث الأخيرة. ولا بد من الاستمرار في توسيع هذه القاعدة بشكل منتظم.

٨- ويتكبد مستخدمو الأراضي تكاليف اقتصادية مباشرة ناتجة عن التصحر بسبب انخفاض الإيرادات المرتبط بتدني إنتاجية الأراضي. ويتحمل تبعات هذه التكاليف 'الموقعية' إما مستخدم الأراضي الذي تسبب في تدهورها أو مستخدم آخر يستخدم الموقع لاحقاً. لكن التقديرات تتباين تبايناً شديداً وهي غير دقيقة إلى حد كبير. ويمكن ربط تباين التقديرات وعدم دقتها بالافتقار إلى قياسات بيوفيزيائية موثوقة لنطاق التصحر ونسبة تغيره؛ واستخدام أساليب مختلفة لإجراء التقديرات الاقتصادية؛ وطبيعة البحث الاقتصادي الذي لم يتوسع في هذا المجال إلا مؤخراً؛ وعدم تناول تقديرات منافع الإجراءات المسببة للتدهور والأساسية لاتخاذ القرارات وتقييمها.

٩- وتُتكبد تكاليف اقتصادية غير مباشرة من خلال آثار غير موقعية يمكن أن تكون بعيدة إلى حد ما عن موقع استخدام الأراضي الذي يشكل مصدر التدهور، ولذلك تكون عموماً آثاراً خارجية يتحمل تبعاتها أشخاص غير أولئك الذين يتسببون في التدهور. ويلاحظ أن تقدير التكاليف غير المباشرة أقل شيوعاً من تقدير التكاليف المباشرة، ولم تقدَّر بعد معظم التكاليف غير المباشرة بسبب قلة البيانات. ويعزى تباين وعدم دقة تقديرات التكاليف غير المباشرة إلى نفس الأسباب التي يعزى إليها تباين وعدم دقة تقديرات التكاليف المباشرة، وإلى تعقيدات إضافية مردُّها الافتقار فيما يتصل بالعديد من تلك الآثار إلى تقييم للخدمات الإيكولوجية غير القائمة على السوق التي تُستمد من التربة والأراضي وتباين الآثار من بلد إلى آخر.

١٠- وجدير بالذكر أن الآثار الاجتماعية، مثل ازدياد الفقر، عامل هام أيضاً، لكن تقديرها يُعرقَل بسبب قلة البيانات الاجتماعية والبيوفيزيائية وبسبب أوجه التفاعل بين هذه الآثار والأسباب الاجتماعية الكامنة وراء التصحر. وتظهر النمذجة الاقتصادية كيف يمكن لقرارات مستخدمي الأراضي التي تؤدي إلى تدهور الأراضي أن تتأثر بسياسات الحكومة بطرق غير متوقعة. وسيتطلب تحسين تقديرات أحجام الآثار الاقتصادية والاجتماعية إجراء قياسات أفضل لنطاق التصحر ونسبة تغيّره، وإدماج التصحر في الإحصائيات الوطنية وأساليب التخطيط. وإذا كانت الإدارة المستدامة للأراضي إجراءً مهماً لمعالجة التصحر، فإن البحث في مجال الحقوق والعدل البيئي والقابلية للتأثر يبين أن معالجة التصحر ينبغي ألا تقتصر على اعتماد تدابير مادية فقط، بما أن التدابير الاجتماعية مهمة أيضاً. ويعني هذا أنه لا بد من معالجة الآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية على نحو متكامل، بدلاً من معالجتها بشكل منفصل، إذا أريد لسياسات معاجلة التصحر أن تكون فعالة.

ثانياً– الإجراءات ومتطلبات التنفيذ اللازمة لتوجيه الجهود العلمية – السياساتية

١١- تستمد المواضيع الرئيسية للمؤتمر، وهي التقييم الاقتصادي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف والقدرة على التأقلم والإدارة المستدامة للأراضي، أساسها المنطقي وأهميتها من وجود حاجة ماسة إلى تحقيق تحسن على المستوى الميداني. وإضافة إلى ذلك، يُستخلص من الهدف المحدد في مؤتمر ريو + ٢٠، أي تحسين المعارف العلمية والتقنية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية للتنمية المستدامة، ومن ثم الإدارة المستدامة للأراضي، أن مشاركة العلماء أمر أساسي.

١٢- وتشمل آثار التصحر وتدهور الأراضي والجفاف مسائل من قبيل انعدام الأمن الغذائي والفقر والبطالة والهجرة. لكن مازالت هناك فجوات في فهمنا للآثار الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، فالقيمة المباشرة وغير المباشرة للأراضي أمر حيوي لمجتمعات قادرة على التأقلم ولتحقيق النمو الاقتصادي. ومن أجل إصلاح الأراضي المتدهورة في جميع أنحاء العالم، لا بد لنا من صورة أوضح للخيارات المتاحة ووضع 'مجموعة من الأدوات' لفائدة أصحاب المصلحة وصناع القرار. ولا بد لنا من إنجاز استثمارات ذكية تُولّد القدرة على التأقلم اجتماعياً وبيئياً.

١٣- ومن المعلوم أن القضاء على الفقر هو أول وأهم هدف أساسي من الأهداف الإنمائية للألفية. ويتسبب التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في شح الغذاء والماء والطاقة، وهذه من العوامل الرئيسية المسببة للفقر. لذا، فإذا كانت الأرض عنصراً أساسياً في سياق قضايا الفقر، فالمعارف العلمية هي أداةٌ للقضاء على هذا الفقر. وتشكل الإدارة المستدامة للأراضي محور هذه الأداة. ويجب التسليم بأن الفقراء والشباب والنساء هم الفئات الاجتماعية الأكثر تأثراً بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ولا بد لنا من تركيز أقوى على منع حدوث التصحر وتدهور الأراضي والجفاف (من خلال الإدارة المستدامة للأراضي) بدل التركيز على استصلاح الأراضي.

١٤- وحسب الإحصائيات، يهيمن الفقراء الريفيون على "الأراضي الهشة" المعرضة لتدهور الأراضي. وتوجد أعلى نسب الفقر في البلدان التي تعيش فيها أعلى نسب من السكان في أراض هشة. وليس لدى الفقراء الريفيين سوى قلة قليلة من الأصول المنتجة باستثناء الأراضي والعمالة غير الماهرة. ولا يحوز الفقراء ممن ليست لهم ممتلكات سوى قدر أقل من الموارد، ويمكن أن يعزى ذلك إلى صغر أراضيهم وهجرتهم المستمرة. وينبغي أن تشملَ الاستراتيجياتُ السياساتية الجديدة الخاصة بالأراضي الهشة مساعدة الفقراء من خلال دفع ثمن خدمات النظم الإيكولوجية، وتحسين إمكانية الحصول على الموارد، وتخفيض تكاليف الصفقات المرتفعة، وتقديم توجيهات فعالة، وتخفيض تكاليف النقل المرتفعة، وتحسين إمكانية الوصول إلى برامج التأمين والقروض. ويشكل تدهور الأراضي "مصيدة فقر بيئية" من شأنها أن تؤدي إلى تزايد الهشاشة، وانخفاض إنتاجية الأراضي، وتراجع الثروات، واستمرار التدهور.

١٥- وتُطرح مسألة نمو السكان في البلدان النامية بالأساس، وهو أمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهجرة إلى المدن والفقر. وتنشأ مشاكل جديدة لأن الجماعات التي كانت مكتفية ذاتياً فيما مضى باتت تعتمد الآن على الآخرين للبقاء على قيد الحياة، مما دفع بعض الحكومات إلى استغلال هذا الوضع بإعادة توزيع الأراضي، وهو ما يتسبب في توترات اجتماعية.

١٦- ومن اللازم تحقيق إنتاجية اقتصادية لا تتسبب في تدهور الطبيعة. ويُستشف من الدروس المستخلصة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي في بلدان فقيرة شهدت بعض التدهور سابقاً أن هناك بعض التحسن مع مرور الوقت. وتُبذل جهود حثيثة من أجل الاستثمار في تعزيز المؤسسات التقليدية والمحلية، وتحقيق الفعالية الحكومية، والقضاء على تدهور الأراضي، وإتاحة حوافز اقتصادية. وبالتالي، لا بد من إدماج الإدارة المستدامة للأراضي في استراتيجيات مستدامة ومنتجة وشاملة، لكي تتسنى معالجة قضايا الأمن الغذائي على نحو مستدام. ويتطلب الأمر وضع استراتيجية عمل لا تنطوي على استنزاف للموارد الطبيعية. ومن اللازم مراعاة حقوق الأشخاص المعنيين بشكل مباشر بإدارة الأراضي في التدابير المتخذة. ويتمثل أحد التدابير الممكنة في السياحة البيئية.

١٧- وتمثل توعية السكان الذين يعيشون في الأراضي شبه القاحلة والصحاري والأراضي المتدهورة عنصراً أساسياً في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. فالاستدامة لن تتحقق إذا كان الأشخاص لا يفهمون ما الذي يحمونه وما الذي عليهم تحسينه. وينبغي للمجتمع والجهات الحكومية صاحبة المصلحة أن تشجع التوعية بأسباب التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتدابير مكافحة هذه الظواهر. وينبغي تقديم المناطق شبه القاحلة وغيرها من البيئات المعرضة للتصحر كأماكن تنطوي على جوانب إيجابية من أجل دعم التنمية المستدامة في هذه المناطق. ومن شأن تجديد الوعي بالزراعة الأسرية والممارسات المستدامة أن يُسهم في مكافحة ظاهرة التصحر. وتتيح التوعية بلورة إحساس بالفخر وبالانتماء إلى الأرض في هذه الجماعات.

١٨- وفي الحالات التي لا تُحترم فيها حقوق الإنسان، يتولد الفقر وينجم عنه التدهور البيئي. وينبغي ربط الجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان بالجهود الرامية إلى حماية البيئة. وينبغي الأخذ بنهج متكامل من أجل تحقيق منافع اجتماعية وبيئية عالمية متعددة. ومن خلال تقييم قابلية التأثر بتدهور الأراضي في الوقت الحالي وخطر وقوع هذا التدهور في المستقبل، يتبين لنا أن السكان المحليين في حاجة شديدة إلى استراتيجيات مستدامة ومرنة للتخفيف من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي. ولكي تكلل أي جهود للاستصلاح بالنجاح، يجب أن تكون خطة الاستصلاح خطة طويلة الأجل. وينبغي أن تستخدم النُهجُ الاستراتيجية مبادئ الإدارة التعاونية التكيفية من أجل الإدارة المستدامة للأراضي.

ثالثاً- توصيات من أجل تعزيز عملية وضع الاستراتيجيات والسياسات

١٩- من الأمور التي لا بد من اعتبارها عند وضع سياسات واستراتيجيات فعالة لتوجيه تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، ضرورة أن تتناول تلك السياسات والاستراتيجيات مسألة إدارة الأراضي والغابات والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية كجزء من إطار سياساتي وطني عام لتحسين الإدارة المستدامة للأراضي وتعزيز التنمية المستدامة. وينبغي أن تقوم تلك السياسات على أفضل العلوم والمعارف المتاحة والمتصلة بالظروف والأوضاع المحلية والوطنية والإقليمية. ولذلك من المهم وجود استثمار أكبر في البحث العلمي المتعلق بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف من أجل وضع سياسات فعالة وصياغتها على أفضل وجه. وفضلاً عن ذلك، لا بد من إيلاء الاهتمام للتفاعل بين العلم وعملية وضع السياسات وكذلك للهياكل والمسارات التي تصل من خلالها المعارف العلمية إلى واضعي السياسات. وقد رحب المؤتمر بمواصلة البحث العلمي في التنمية المستقبلية وإمكانات 'نهج التخلص نهائياً من تدهور الأراضي'، الذي يبدو أنه نهج استراتيجي واعد وأساسي.

٢٠- ومن الضروري فهم السياقات المؤسسية التي يتخذ فيها مستخدمو الأراضي القرارات التي قد تؤدي إلى التصحر أو تحول دون وقوعه. وقد يتسنى تخفيض نسبة التصحر في الحالات التالية: إذا قُيّمت السياسات الحكومية مسبقاً لبحث النتائج غير المتوخاة؛ وإذا دُرست بدقة المؤسسات المجتمعية لبحث القيود التي تجعل الفقراء يتسببون في تدهور الأراضي بدلاً من إدارتها على نحو مستدام؛ وإذا أُخذ بنهج متكامل في التخطيط الوطني لاستخدام الأراضي وفي السياسات الحكومية.

٢١- ولا يمكننا النظر في تدهور الأراضي باعتباره مشكلة بيئية فقط. فعلينا أن نفهم ونُقيّم أبعاد السياسات الرامية إلى تخفيض تدهور الأراضي. وسيكون منع تدهور الأراضي أقل تكلفة من معالجة نتائج هذا التدهور. ولا بد لنا من أدلة أفضل من أجل سياسات أفضل. وينبغي لجهود تعزيز الأمن الغذائي أن تتعدى حدود فرادى القطاعات، وأن تتوخى بالأحرى التضافر وفق نظام أكثر إحكاماً. وينبغي للتنمية الريفية ألا تزيد من القدرة على التأقلم في المجال الاقتصادي فقط، بل أيضاً أن تقلص المخاطر الاجتماعية والبيئية. ولا بد من أدلة أفضل لتحسين المعارف. ولا بد من معارف أفضل يُستنار بها في المناقشات والسياسات والخطط. وينبغي أن يُتوخى في السياسات الإنمائية والبيئية تقليص المخاطر والحد من التعرض لعوامل الخطورة وخفض قابلية التأثر من خلال تحسين القدرة على المواجهة والتكيف، وبناء القدرة على التأقلم، وتعزيز النمو.

٢٢- وحتى في حالة فهم ما يجعل الأشخاص عرضة للتأثر بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، هناك انقطاع بين السياسة والممارسة. وليس المزارعون بضحايا سلبيين، فهم يتكيفون مع التصحر وتدهور الأراضي والجفاف عندما يلاحظون تغيّراً في إنتاجية أراضيهم. وتشمل عمليات التكيف هجرة اليد العاملة وترحيل الماشية، وتنويع أنشطة كسب الرزق

والمحاصيل الزراعية وسلالات المواشي، وعمليات تكيف أخرى قائمة على الأرض. ويلاحظ أن السكان المحليين يعتمدون على أنفسهم ولا يعولون على السياسات العامة فقط. وينبغي أن تعالج السياسات العامة الجوانب التعليمية والاجتماعية لتدهور الأراضي وأن تُنفذ على جميع النطاقات. وقد أوصى مؤتمر ريو+٢٠ بالاستثمار في الأشخاص، وهو ما يعني أيضاً الاستثمار في النظم التعليمية.

٢٣- والأراضي الجافة هي نظم اجتماعية وبيئية معقدة، تتسم بعدم انتظام العوامل السببية التي تؤثر فيها، وبتدفق معقد للعوامل المرتدة داخل العديد من كياناتها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المختلفة وفيما بينها، وباحتمال تحول الأنظمة فيها إلى حالات مستقرة بديلة ناتجة عن بلوغ عتبات معينة. ومن ثم، تواجه إدارة الأراضي الجافة قدراً عالياً من عدم التيقن وعدم القدرة على التنبؤ.

٢٤- وإحدى الوسائل الحاسمة لتحقيق الإدارة المستدامة للأراضي الجافة ولمخاطر الجفاف هي تعزيز القدرة على التأقلم بتطوير قدرات الأشخاص والجماعات والنظم بما يكفل البقاء والتكيف واتباع مسار إيجابي في مواجهة التغيرات الخارجية و/أو الداخلية - حتى وإن كانت كوارث طبيعية - للخروج منها بمزيد من القوة وبقدرات معززة مع الاحتفاظ إجمالاً بالوظائف نفسها.

٢٥- وينبغي أن تشمل الاستراتيجيات السياساتية الجديدة الخاصة بالأراضي الهشة الفقراء من خلال التعويض عن ثمن خدمات النظم الإيكولوجية، وتحسين إمكانية حصول الفقراء على الموارد، وتخفيض تكاليف الصفقات المرتفعة، وتقديم توجيهات فعالة، وتخفيض تكاليف النقل المرتفعة، وتحسين إمكانية وصول الفقراء إلى برامج التأمين والقروض. وجدير بالذكر أن السكان المحليين يعتمدون على أنفسهم ولا يعولون على السياسات العامة فقط؛ ويمكن تحقيق إنجازات عن طريق نهج يبدأ من الأسفل إلى الأعلى.

٢٦- وينبغي لعملية برامج العمل الوطنية لاتفاقية مكافحة التصحر أن تسهل تقديم الأطراف المتأثرة لاستراتيجياتها المتعلقة بمنع ظواهر التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والتخفيف من حدتها ووضع الخطوط العريضة للإجراءات المستقبلية. وعلى المستوى العالمي، هناك حاجة إلى مزيد من الموارد لتمكين الأطراف المتأثرة، لا سيما البلدان النامية، من تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. ويشكل التعاون الإقليمي مكوناً مهماً لنجاح التنفيذ؛ وعلى آليات التنسيق تلبية الاحتياجات القائمة والناشئة ومواكبته لقدرات وقضايا كل منطقة. وعلى المستويين الوطني والإقليمي، ينبغي لصناع القرار أن يتحملوا المسؤولية من أجل ضمان مشاركة الجماعات المحلية والجماعات المتأثرة بالأساس وتمكينها من الإمساك بزمام الأمور بشكل تام، على أن يقترن ذلك بحشد وسائل الحصول على الموارد من المؤسسات والمنظمات ذات الصلة.

٢٧- وينبغي أن يشمل النهج الرامي إلى تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف نظاماً قانونياً يحكم الإدارة الفعالة للأراضي ويراعي النظام الإيكولوجي. وعلى المستوى الدولي، تنطوي الاتفاقية على العديد من الثغرات والقيود فيما يتصل بحماية الأراضي واستخدامها بشكل مستدام، وتفتقر إلى عناصر جوهرية من أجل توفير سبل فعالة لحماية الجوانب الإيكولوجية للأراضي وإدارتها. وتجدر الإشارة إلى أن مقترح وضع صك دولي بشأن تدهور الأراضي والتربة على المستوى العالمي، الذي لقي اهتماماً مهماً في الآونة الأخيرة في إطار الاتفاقية، يعتبر جزءاً أساسياً من الإطار الوطني والإقليمي والدولي لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

٢٨- وبالنظر إلى استمرار تدهور الأراضي والنقص في التنوع البيئي وتغيرات الأنماط المناخية، يكتسي تسخير أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث (اتفاقية مكافحة التصحر، والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي) أهمية حاسمة في سياق الأعمال المتعلقة بالنظم الإيكولوجية البرية. ومن المهم وضع نهج تآزرية إلى جانب تهيئة بيئة سياساتية ومؤسسية مواتية من أجل تعزيز اتفاقيات ريو الثلاث. وبصورة عامة، تشمل خيارات بناء أوجه تآزر بين اتفاقيات ريو في مجالات متداخلة معينة بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والبحث والرصد، وتبادل المعلومات والتوعية، والإبلاغ، وتعبئة الموارد المالية. وتتطلب بلورة أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث وتفعيلها بصورة تامة ما يلي: '١' تحسين أوجه التفاعل على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي؛ '٢' الحد من التضاربات المحتملة بين الأنشطة المستقلة؛ '٣' الحد من تكرار الجهود من خلال نقل المعارف على نحو أفضل؛ '٤' تقاسم الموارد المالية على نحو أكثر فعالية وتوازناً. ويتطلب تعزيز أوجه التآزر على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي أيضاً تعاوناً أقوى بين جهات التنسيق الوطنية الخاصة بكل اتفاقية والتي تضطلع بدور جوهري في التغلب على الاختلافات بين الأطراف المعنية، لا سيما على المستوى السياساتي.

رابعاً- توصيات تتعلق بالأدوات العلمية والمنهجيات والنتائج وأنشطة التعميم

٢٩- بالاستناد إلى استعراض شامل لما نُشر مؤخراً في مجلات علمية مستعرضة من جانب نظراء ومكملة بمنشورات غير رسمية، ضُمِّنت الورقتان البيضاوان والوثيقة الأساسية مقدمة عن التفكير السائد حالياً حول تقدير القيم الاقتصادية والتقنيات المتصلة بمختلف جوانب إدارة الأراضي الجافة ووضع السياسات في هذا الصدد. وتسلط هذه الورقات الضوء على التحديات الماثلة والآراء المختلفة بشأن أفضل السبل لمعالجة تقديرات القيم الاقتصادية البيئية، والعديد من الافتراضات التي يتعين تحديدها بوضوح فيما يخص كل نشاط من أجل نقل النتائج بفعالية إلى صناع القرار على جميع المستويات. وأحاط المؤتمر علماً بشكل واف بالورقات وناقش استنتاجاتها ونتائجها الرئيسية ورحب بها.

٣٠- وهناك توافق كبير في الآراء على أن للبحث دور أساسي في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وإلى جانب ذلك، تعزز الأنشطة العلمية بقدر كبير القدرة التكيفية لبلد ما وقدرته على التأقلم مع تغير المناخ. ومن ثم الدعوة إلى ضرورة توسيع نطاق البحث ليشمل جميع أنحاء العالم ومناطقه. ومن أجل تعزيز الأسس العلمية للإدارة المستدامة للأراضي الجافة ولمخاطر الجفاف، هناك حاجة إلى أسلوب منهجي يقوم على تعدد التخصصات مع التركيز على البحث التشاركي وإشراك الممارسين والباحثين من تخصصات علمية مختلفة لمعالجة المشاكل المطروحة على نحو متكامل. وعلى العلم أن يساهم في إدارة متكاملة للأراضي. وينبغي للاقتصاد أن يضطلع بدور أقوى في التصدي للتصحر والحفاظ على الأراضي. ولا بد من السعي إلى التكامل العلمي على غرار السعي إلى استخلاص صورة واقعية للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٣١- وفي الوسائل الأساسية الأخرى تطبيق نهج لخدمات النظام الإيكولوجي بغية ضمان إيلاء الاهتمام المناسب للخدمات الإمدادية والناظمة والداعمة والثقافية التي يتيحها النظام الإيكولوجي في الأراضي الجافة على نحو حيوي ومترابط. فقد أثبت نهج خدمات النظام الإيكولوجي أنه مفيد ومحفز بشكل خاص لتقدير القيم الاقتصادية في مجال الإدارة المستدامة للأراضي الجافة ولمخاطر الجفاف سواء كان ذلك لأغراض الإدارة المباشرة أو لصنع القرارات السياساتية.

٣٢- وتتاح أطر تحليلية ومنهجيات وأدوات لتحديد تكاليف التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وقياسها، بما فيها منهجية لتحديد الأولويات عبر المناطق الجغرافية بالاستناد إلى تقييم تكاليف الاستثمار في عمليات فعالة لمنع تدهور الأراضي والتخفيف منه مقارنة مع تكاليف الخسارة في خدمات النظام الإيكولوجي (أي تكلفة اتخاذ إجراءات مقابل عدم اتخاذ أي إجراءات). ولا بد من تقييم شمولي لتحديد التغيرات المهمة في خدمات النظام الإيكولوجي وأداء خدمة النظام الإيكولوجي. وقد يساعد تطبيق 'إطار القيمة الاقتصادية الكلية' في تحديد أنواع مختلفة من القيم الاقتصادية المرتبطة بمجموعة خدمات النظام الإيكولوجي المتأثرة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بما فيها القيم المرتبطة بالاستخدام المباشر (حطب الوقود، وعلف الحيوانات) أو القيم الاختيارية للاستخدام غير المباشر (خصوبة التربة)، القائمة على الاحتفاظ بالموارد من أجل استخدامها في المستقبل، أو القيم الموجودة (المرتبطة بالفائدة التي يستمدها الأشخاص من معرفة أن بعض الأنواع والموائل والمناظر ما زالت موجودة).

٣٣- ويمثل تطبيقُ 'إطار القيمة الاقتصادية الكلية' والتقييمات الاقتصادية للتغيرات في خدمات النظام الإيكولوجي وإدماج هذه القيم في تحليل التكاليف والمنافع الاجتماعية وسائل تتيح لصناع القرار أسساً أسلم لاتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي مقارنة مع مجرد النظر في التكاليف المباشرة للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن

يشمل تحليل التكاليف والمنافع تحديد الطريقة التي تتوزع بها بين أصحاب المصلحة التكاليف المرتبطة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف ومنافع الإدارة المستدامة للأراضي، مع التركيز على المجموعات التي تعتمد اعتماداً أكبر على النظم الإيكولوجية والأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة. ويمكن للتحليل التوزيعي أن يوفر معلومات تفيد في القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي، لضمان أن يتسم ما يقع عليه الاختيار من سياسات وممارسات إدارة الأراضي بالعدل والفعالية من منظور المجتمع. وإذا كانت هناك خيارات معاوضة لا بد من إعمالها، كما هو الحال غالباً، فستكون لدى صناع القرار معلومات متاحة لمساعدتهم على ترتيب الأهداف حسب أولويتها بطريقة شفافة.

٣٤- ويساهم الأطلس العالمي الجديد للتصحر في تقدير القيم الاقتصادية لتدهور الأراضي. وبات من الضروري إجراء تقييم مرجعي لتدهور الأراضي والتصحر والمسائل المسببة لهما. وقد اختير نهج عالمي أكثر شمولية لوضع الأطلس العالمي الجديد للتصحر، كمبادرة من مبادرات اتفاقية مكافحة التصحر، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالتعاون مع شبكة من الخبراء. ويبيّن هذا الأطلس الديناميات المحلية في وقت معين. ويهدف إلى توثيق القضايا والتغييرات البيئية والبشرية (أي الجفاف أو السكان أو ديناميات إنتاجية الأراضي) وربطها بأثرها على التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وتتاح واجهة إلكترونية لإدراج أحدث النتائج وللتفاعل (تعاريف المؤشرات) على الموقع الشبكي للأطلس.

٣٥- وينبغي للعلم عموماً أن يقدم أفضل المعارف التي يجب تكييفها بعد ذلك مع الاحتياجات المحلية لكي يكون التنفيذ ناجحاً. ولا بد من بذل جهود لوضع أساليب ومؤشرات للتصحر، لا سيما على المستوى المحلي. ومن الممكن معالجة الفقر البيئي، الناجم عن التصحر تحديداً، عن طريق تنفيذ أسلوب حماسي المحاور.

٣٦- وينبغي أن تنظر النهج العلمية بشكل أكبر في القيم غير المباشرة للأرض لأنها تساهم في تهيئة مجتمع قادر على التأقلم وفي النمو الاقتصادي. ولذا، ينبغي تقديم مجموعة من الخيارات المتاحة لاستصلاح الأراضي المتدهورة إلى أصحاب المصلحة وواضعي السياسات. ولا بد لنا من منظور يربط بين القطاعات لمعالجة قضايا الأمن الغذائي وأمن الطاقة والأمن المائي؛ وتشكل جودة الأراضي أساساً لجميع هذه الجوانب. وينطوي عدم اتخاذ أي إجراءات لمكافحة التصحر على تكاليف أهم مقارنة بتكاليف اتخاذ إجراءات. ويمكن القول إن تدهور الأراضي هو نتيجة لإخفاقات السوق كما أنه نتيجة للفقر بصورة جزئية. ويجب أن يتلقى مستخدمو الأراضي إعانات مباشرة من أجل اعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي. وترمي استراتيجية تقييم اقتصاديات تدهور الأراضي إلى بلورة نقاشات سياساتية وتوفير المعلومات لها، وتحسين التعاون والاتصال المنفتحين، وإذكاء الوعي وزيادة الالتزام.

٣٧- ومن الأساسي فهم التكاليف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتقييمها لوضع إجراءات التخفيف الفعالة من حيث التكلفة. ولا تؤدي التكاليف الاقتصادية غير المباشرة الهامة التي تنتج عن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف إلى تثبيط القوى المحركة للتدهور أو إلى تغير في السلوك. وتشمل الآثار الاجتماعية لتصحر وتدهور الأراضي والجفاف زيادة الفقر، والهجرة، والظلم البيئي، والضعف، ونزاعات المناطق، وعدم استقرار الحكومات. ولا بد من معالجة النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف باستخدام أسلوب متكامل.

٣٨- وكان من اللازم توخي الحذر فيما يخص العلاقة بين تقنيات تقدير القيم الاقتصادية لموارد الأراضي وإدراج استثمارات القطاع الخاص العالمية والواسعة النطاق فيما يسمى الأراضي الهامشية و/أو الأراضي الجافة. فهذه الاستثمارات يجب أن تكون عادلة وسليمة من الناحيتين الاجتماعية والبيئية، وتُدعى أوساط البحث العالمية إلى التفكير فيها.

٣٩- ولا بد للبحث العلمي من الاستثمار في تحليل محركات التغيير في مناطق الأراضي المزروعة من أجل توفير أساس جيد لتطوير الزراعة الابتكارية. وقد أظهرت الدارسات حتى الآن أن توسيع الأراضي المزروعة يجري بقدر أقل في المناطق الأبعد وأن الوصول إلى الأسواق يُعزز تكثيف استخدام الأراضي، في حين تؤثر مسألة أمن حيازة الأراضي تأثيراً ضاراً في توسيع الأراضي المزروعة.

٤٠- ويتطلب الاستصلاح التحولي للأراضي فهم ما هي محركات أزمة الأراضي في المقام الأول؛ ثم تحديد حلول قائمة على المجتمع المحلي لبناء القدرة على التأقلم. ويشكل التحول إلى زراعة ذكية من الناحية المناخية وبناء نظم زراعية قادرة على التأقلم وذات إنتاجية ونمو أكبر على مستويات مختلفة، وتمكين المرأة، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية مساهمات مهمة في هذا الصدد.

٤١- واقترح المؤتمر دعوة الباحثين ومنظماتهم والسلطات ذات الصلة إلى التشجيع على إدراج موضوع المؤتمر في أدوات التمويل المناسبة في مجال البحث ودعم اتخاذ القرارات، ومنها على سبيل المثال برنامج أفق ٢٠٢٠ للمفوضية الأوروبية.

٤٢- ويُعتبر توظيف العلم لمعالجة قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف من خلال آلية المؤتمرات أمراً غير كاف. وقد شجع مؤتمر الأوساط العلمية الاتفاقية على تسهيل إنشاء "إطار خاص بتدهور الأراضي والتربة والتصحر والإدارة المستدامة للأراضي" يكون متعدد التخصصات ويعزز الخطاب العلمي بصورة أكثر استدامة ويقوي بالتالي قاعدة الأدلة التي تستند إليها المناقشات السياساتية المتعلقة بالاتفاقية. وينبغي لهذا الإطار أن يتيح تضافر خبرات اجتماعية واقتصادية وبيئية قوية، وأن يكرس المبادئ العلمية، بما فيما استعراض النظراء.

ملاحظة: سيُقدَّم مرفق يتضمن سجلاً كاملاً للملخصات المختصرة للدورة بحلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣.